أحال مشروع اللائحة المالية للجنة العليا للانتخابات إلى لجنة وزارية لدراستها

مجلس الوزراء يقر الاتجاهات الرئيسية لمشروع برنامج عمل الحكومة

> تبويب البرنامج في عشرة محاور رئيسية تتفرع عنها السياسات القطاعية المختلفة
> إعادة اعمار المباني والطرقات والمنشآت العامة والخاصة المتضررة جراء الأزمة
> التركيز على معالجة ظاهرتي الفقر والبطالة وتحسين الخدمات الأساسية

■ ،،صنعاء / سبأ

أقر مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الأستاذ محمد سالم باسندوة الاتجاهات الرئيسية لمشروع برنامج عمل حكومة الوفاق الوطني المقرر تقديمه إلى مجلس النواب في الفترة القادمة.

وكلف المجلس الوزراء بإعداد السياسات القطاعية على مستوى الوزارات والمؤسسات التابعة لها، وتقديمها إلى الأمانة العامة للمجلس واللجنة الوزارية الخاصة لتضمينها مشروع برنامج عمل الحكومة وفق البرنامج الزمني المقر، وعرضها على رئيس الوزراء والمجلس لإقرار مشروع البرنامج بصيغته النهائية تمهيدا لإحالته لمجلس النواب في الموعد المحدد.

كما أقر المجلس إضافة وزير الشئون القانونية إلى عضوية اللجنة الوزارية المكلفة بإعداد مشروع البرنامج العام للحكومة.

وحددت الاتجاهات الرئيسة في مشروع برنامج عمل الحكومة مجموعة من الموجهات العامة المتضمنة وضع حزمة من السياسات التي تحافظ على تماسك الدولة وفعاليتها وتجاوز آثار وتداعيات الأزمة التي مرت بها بلادنا خلال الأشهر الماضية، واستلهام الفرص واستثمار الإمكانيات المتاحة في وضع وتنفيذ السياسات الإستراتيجية الملبية لتطلعات الشعب اليمني وطموحاته في تحقيق الأمن والاستقرار، وكذا تحديد رسالة واضحة لأداء الحكومة مفادها القدرة على بناء رؤية تنموية متكاملة محددة الملامح خلال السنتين القادمتين لعملها، وذلك بتأسيس عدد من المقومات أبرزها تحقيق التوافق السياسي للقوى الوطنية وتشكيل لجنة دستورية لإعداد التعديلات اللازمة على دستور الجمهورية اليمنية وفق رؤية طموحة لبناء يمن جديد، وإعادة تصحيح مسار التنمية ومكافحة الفساد بكافة أشكاله.

كما شملت الاتجاهات الرئيسة للبرنامج وضع خطة لإعادة اعمار كل المباني والمنشآت والطرقات العامة والخاصة المتضررة من الأزمة، وتنفيذ برنامج وطني لرعاية اسر الشهداء وجرحى وضحايا تداعيات الأزمة السياسية، إضافة إلى إيقاف التدهور وبسط نفوذ الدولة في كافة المحافظات بما يؤدي إلى استقرارها وأمنها.

واعتمد صياغة مشروع البرنامج على عدد من المرجعيات المتمثلة في دستور الجمهورية اليمنية وقانون مجلس الوزراء ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذ العملية الانتقالية في اليمن وفقا للمبادرة الموقعة في ٢٣ نوفمبر الماضي والمبادرة الخليجية لمعالجة الأزمة السياسية في اليمن وآليتها التنفيذية، إضافة إلى مشروع الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر ٢٠١١-٢٠١٥م.

ووضع مشروع برنامج عمل الحكومة اتجاهات قطاعية انطلاقا من المهام الرئيسة للحكومة لتنفيذ آلية المبادرة الخليجية بما يؤدي إلى معالجة ظاهرة الفقر باعتبارها مشكلة اقتصادية واجتماعية تحد من فرص النمو والتطور وتؤثر على الاستقرار بما في ذلك توفير فرص عمل للشباب وتحسين الخدمات التعليمية والصحية وغيرها، وتعزيز الحريات السياسية والشراكة الهادفة لنظمات المجتمع المدني في اتخاذ القرار وحريات العمل النقابي والمهني، إضافة إلى تحسين المستوى المهني والمعيشي لأفراد القوات المسلحة والأمن ومعالجة المستويات المرتفعة للبيروقراطية الإدارية والإجراءات المالية المعقدة في الإدارة الحكومية.

واقترح تبويب البرنامج العام لحكومة الوفاق الوطني عشرة محاور رئيسة تتفرع عنها عدد من السياسات القطاعية وهي السياسات الاقتصادية وقطاع الحكم الرشيد والقطاعات الإنتاجية، وقطاعات البنية التحتية وقطاع الإسكان والتنمية الحضرية، إضافة إلى تنمية الموارد البشرية والخدمات الحكومية الأخرى وقطاعات شبكة الأمان والحماية الاجتماعية وتمكين المرأة والتنمية المحلية.

وأعدت اللجنة الوزارية المكلفة بإعداد مشروع البرنامج العام للحكومة مصفوفة بالمهام والصلاحيات المناطة بحكومة الوفاق الوطني حسب نص آلية تنفيذ العملية الانتقالية في اليمن وفقا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي، والمتضمنة المهام والصلاحيات والإجراءات المطلوب تنفيذها وجهات التنفيذ وموعد التنفيذ.

وأكد مشروع البرنامج على عدد من العوامل التي يجب التعامل معها كمحددات أساسية كفيلة بتأمين نجاح الحكومة في تنفيذ برنامجها بكفاءة عالية وتحقيق الأهداف المرجوة من عملها وفق مؤشرات قياس دورية لمستوى رضا المواطنين عن أدائها ومدى تنفيذ أنشطتها ومهامها في الفترات الزمنية المحددة لها، والتعامل السريع مع معوقات التنفيذ ومعالجتها في حينها ومنع التراكمات المعيقة لأدائها، ومن أهم تلك العوامل وضع آلية متابعة وتقييم مرنة تصاحب تنفيذ السياسات والأنشطة وإقرار نماذج العمل المناسبة لآلية التعامل مع قرارات الحكومة المحددة في الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية واختيار نمط الرقابة على مؤشرات الأداء بدلا من الرقابة التقليدية المتبعة في الإدارة الحكومية تجاوبا مع المهام والمسئوليات الاستثنائية المناطة بالحكومة وذلك وفق آلية مبسطة تضمن حفز الشعور بالمسئوليات الوطنية لدى الجميع وتجميد مظاهر الفساد وتطبيق مبدأ المكافأة والمحاسبة.

وأشاد مجلس الوزراء بالجهود التي بذلتها اللجنة الوزارية المكلفة بإعداد مشروع البرنامج العام للحكومة برئاسة وزير التعليم العالي والبحث العلمي.. وحث الوزارات على سرعة إعداد السياسات القطاعية وفق البرنامج الزمني المحدد لصياغة مشروع البرنامج العام للحكومة لعرضه بصيغته النهائية على مجلس الوزراء ورفعه إلى مجلس النواب في موعده لنيل الثقة.

وأحال مجلس الوزراء مشروع اللائحة المالية للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء إلى لجنة وزارية من وزراء المالية والخدمة المدنية والتأمينات والشئون القانونية ووزير الدولة عضو مجلس الوزراء ورئيس اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء لدراستها ومراجعتها والرفع إلى المجلس لاتخاذ ما يلزم بشأنها.

وتتكون اللائحة المالية المقدمة من اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء من ٥٧ مادة موزعة على ستة فصول تتضمن التسمية والتعاريف والأهداف والسريان، وإعداد الموازنات والحسابات الختامية وإجراءات وقواعد الصرف وقواعد المشتريات والمخازن وإجراءات الصرف، إضافة إلى الحقوق والحوافز ومخصصات الرعاية الصحية والمساعدات والتعويضات والتأمينات الاجتماعية.

وتهدف اللائحة إلى تنظيم إجراءات تشكيل لجان الموازنات الإدارية والانتخابية في اللجنة العليا وإجراءات وضوابط إعدادها والصرف منها، بهدف رفع مستوى الأداء القانوني والفني والإداري لموظفي اللجنة العليا والفروع في المحافظات وتحفيز الموظفين لتحسين ورفع مستوى جودة الأعمال المناطة بهم وتطويرها، إضافة إلى إيجاد نوع من الاستقرار الوظيفي بما يكفل الحفاظ على الموظفين المؤهلين والمدربين الذين يملكون خبرات طويلة في العمل الانتخابي ورفع مستوى الانضباط الوظيفي لموظفي اللجنة العليا.

واستعرض مجلس الوزراء تقرير وزير النفط والمعادن حول المشتقات النفطية والإجراءات المتخذة لتلبية احتياجات السوق والمواطنين من هذه المادة الحيوية وبكميات كافية بالتنسيق مع الوزارات والجهات ذات العلاقة.

وأشاد مجلس الوزراء بهذا الخصوص بقرار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة بدعم اليمن في مجال المشتقات النفطية للمساعدة على تجاوز الأزمة في هذا الجانب. مؤكدا أن هذه المساعدة الكريمة والموقف الأخوي الصادق ليس بغريب على قيادة وشعب المملكة العربية السعودية الشقيقة الحريصة في كل الظروف والأحوال على دعم امن واستقرار ووحدة اليمن، وهو ما يعكس متانة العلاقات الأخوية المتجذرة والأزلية بين البلدين والشعبين الشقيقين.

واطلع مجلس الوزراء على التقرير الأسبوعي لوزير الدولة لشئون مجلسي النواب والشورى بشأن تنفيذ الإجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة بأعمال الحكومة لدى مجلسي النواب والشورى للفترة من ١٩ نوفمبر ٢٠١١م وحتى ١١ ديسمبر ٢٠١١م.

وتضمن التقرير مشاريع وتعديلات القوانين والاتفاقيات التي ناقشها مجلس النواب خلال هذه الفترة والمحالة إليه من الحكومة، وكذا تقارير اللجان الدائمة ولجان النزول الميداني التي استعرضها المجلس ومشروع جدول أعماله للفترة الخامسة من الدورة الثانية من دور الانعقاد السنوي الثامن.

واستمع مجلس الوزراء إلى تقرير وزيري الدفاع والداخلية حول الأوضاع الأمنية ومستجداتها على مستوى الجمهورية والجهود المبذولة لاستتباب الأمن والاستقرار في كافة ربوع الوطن.

حيث اطلع وزير الدفاع مجلس الوزراء على الجهود الجارية لضمان استمرار عملية التهدئة في محافظة تعز. مشيرا إلى أن الأمور تسير إلى الأفضل وان اللجنة المكلفة بهذا الشأن تعمل على إنهاء المظاهر المسلحة نهائيا في المحافظة. لافتا إلى المعالجات التي يتم اتخاذها من خلال لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الامن والاستقرار لمعالجة أية خروقات للتهدئة، وإزالة المظاهر المسلحة في المدن.

فيما أكد وزير الداخلية أولوية الجانب الأمني بالنسبة للمواطنين وما يجري من خلال لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار من عمل على رفع المظاهر المسلحة من المدن باعتبار ذلك مؤشراً مهماً على الاستقرار الأمني .. لافتا إلى أن هناك عدداً من القضايا الأمنية في بعض المحافظات يتم معالجتها من خلال لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الامن والاستقرار.

وأشار إلى أن أجهزة الأمن بمحافظة عدن ألقت القبض على ثلاثة سجناء من بين ١٥ سجينا فروا من سجن المنصورة بالمحافظة يوم أمس.. مبينا أن جميع هؤلاء السجناء سواء الفارين أو المضبوطين هم من الموقوفين على ذمة قضايا جنائية وليس فيهم عناصر من تنظيم القاعدة الإرهابي كما روجت لذلك بعض وسائل الإعلام.. مؤكداً انه يتم ملاحقة بقية السجناء الفارين تمهيدا لضبطهم وإعادتهم إلى السجن.

ولفت وزير الداخلية إلى انه تم الإفراج عن كل الموقوفين على ذمة الأحداث الحالية في صنعاء، وذلك بعد إحالة المتهمين بقضايا جنائية إلى النيابة العامة.

وعبر مجلس الوزراء عن ارتياحه للجهود المبذولة في التهدئة في اتجاه استتباب الأمن والاستقرار في كافة ربوع الوطن.

أكدوا دعم بلدانهم للامحدود لتنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها المزمنة

سفراء الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن والدول الخليجية ورئيس بعثة الاتحاد الأوروبي يطلعون على الاوضاع في مدينة تعز

الصوفي: الحل الشامل للأوضاع الأمنية في تعز مرتبط بحل الإشكاليات بالعاصمة ولا بد من نزع السلاح

■ ،، تعز/سبأ

التقى محافظ تعز حمود خالد الصوفي، أمس، سفراء الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن الدولي ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ورئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى اليمن، الذين يزورون مدنية تعز حاليا، لمتابعة سير عمل الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية.

وجرى في اللقاء مناقشة ما توصلت إليه اللجنة العسكرية من نتائج في الميدان العملي على طريق التهدئة ووقف إطلاق النار، وسحب الميليشيات المسلحة والوحدات العسكرية من داخل مدينة تعز والمواقع المستحدثة.

وفي بداية اللقاء عبر محافظ تعز عن تقدير الشعب اليمني لمساعي الدول الشقيقة والصديقة الراعية والداعمة للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة لإخراج اليمن من أزمته الحالية. مشيرا إلى أن زيارة سفراء دول الخليج والدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن والاتحاد الأوروبي تأتي في سلسلة أوجه الرعاية والدعم الإقليمي والدولي لتنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وصنع مسارات أمنه وفقا للآلية دون عراقيل.

وأوضح المحافظ الصوفي أن الوضع في مدينة تعز يتطلب حسم الكثير من القضايا منها وقف إطلاق النار وفقا حقيقيا وإعادة المظهر الطبيعي للمدينة وإزالة أسباب التوتر الصانعة للأجواء الساخنة.

وأكد أن الأحداث في تعز مرتبطة ارتباطا مباشرا بالأحداث في العاصمة صنعاء، وأن ما تشهده تعز حاليا من تهدئة هو نتاج لهدنة وليس حلا شاملا للمشكلة. وقال "لا نستطيع أن نقول أننا وصلنا إلى حل حازم في تعز إلا إذا حلت الإشكالات في العاصمة صنعاء".

ولفت إلى أن "الأسباب التي أدت إلى المشاكل في تعز ما زالت قائمة".. وقال "نحن أنهينا المظاهر المسلحة لكن لا نعلم أين ذهب السلاح أو المسلحون".

وطالب محافظ تعز من قائد الفرقة الأولى مدرع بممارسة ضغط مباشر على المسلحين وقادتهم بتعز وإعادتهم إلى وحداتهم وأن يتولى الأمن مسئولياته في حماية أمن المواطن واستقراره. معتبرا أنه" بدون ذلك فلا أمن ولا أمان في ظل وجود السلاح حتى المبادرة الخليجية نفسها ستظل غير آمنه في ظل تواجد السلاح".

كما طالب بنزع سلاح جميع العناصر المسلحة وإعادة الجيش إلى ثكناته وعودة عناصر الفرقة الأولى إلى وحداتهم، والتدخل لإنهاء الحملات الإعلامية التي تؤجج الأوضاع، وإطلاق سراح كافة المعتقلين والمختطفين من الجانبين.

وقال المحافظ الصوفي إن محاربة البطالة والفقر بمحافظة تعز سيكونان عنوانا بارزا للتفكيك الحقيقي لمسببات الأزمة. موضحا أن تعز حاليا تعيش في حالة سبات نتيجة لتوقف المشاريع الاستراتيجية والهامة فيها وأهمها مشروع تحليه مياه تعز إب، ومشروع توسعة مطار تعز الدولي، ومشروع المدينة الطبية وتوسعة ميناء المخا.

وعبر محافظ تعز عن أمله دعم الأشقاء والأصدقاء في استئناف العمل بهذه المشاريع وإيجاد المشاريع الاستثمارية المنتجة لامتصاص البطالة ومحاربة الفقر.

إلى ذلك عبر، سفراء الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ورئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى اليمن عن سعادتهم بزيارة مدينة تعز. مؤكدين حرصهم ودعمهم اللامحدود في تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية على أرض الواقع دون مماطلة أو تسويف أو وضع العراقيل من أي طرف كان.

وأكدوا أن زيارتهم لمدينة تعز تكتسب أهمية خاصة كونها أكثر المدن تضررا جراء الأزمة وللوقوف أمام جهود اللجنة العسكرية المشكلة من نائب رئيس الجمهورية والخاصة بوقف إطلاق النار وإعادة الوحدات العسكرية إلى ثكناتها ورفع المليشيات المسلحة من شوارع وأحياء المدينة وإعادتهم من حيث أتوا.

وقال السفراء "إن هذه الزيارة تأتي لتظهر الدعم الإقليمي والدولي لأبناء تعز وآلالتزام بدعم اللجنة العسكرية والأمنية لمواصلة مهامها في تحقيق الأمن والاستقرار وإعادة السكينة داخل المدينة وحتى نرى وضعا آمنا ومستقرا في كل أرجاء اليمن" . مشيرين إلى أن قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٠١٤ واضح جدا في محاسبة أي جهة تعمل على إعاقة تنفيذ الآلية المزمنة للمبادرة الخليجية.

ولفتوا إلى أن التوقيع على المبادرة الخليجية والآلية كان نتيجة لجهد جماعي ودعم خليجي ودولي، وأن الإجماع الذي حظيت به المبادرة الخليجية كان فريدا من نوعه ومؤشرا كبيرا في إنجاح المبادرة، بالإضافة إلى حسن نوايا جميع الأطراف اليمنية في الخروج من دوامة العنف.

فيما استعرض عضو لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار اللواء الركن دكتور ناصر عبدربه الطاهري، ومدير أمن تعز العميد الركن عبدالله قيران، أعمال اللجنة وما توصلت إليه من نتائج في تحقيق الهدنة ووقف إطلاق النار وسحب المسلحين ووحدات الجيش من مدينة تعز وإعادة تسليم كافة المنشآت الرسمية.

وأكدا أن اللجنة قطعت شوطا كبيرا في إنجاز المهام الموكلة إليها من خلال العمل كفريق واحد مع جميع الأطراف.

من جانبه أكد قائد محور تعز العميد الركن علي مسعد، أن وحدات القوات المسلحة والأمن بمحافظة تعز ملتزمة بكل قرارات وتوجيهات اللجنة العسكرية.

هذا وقد قام السفراء بجولة استطلاعية إلى جبل صبر ومنتزه الشيخ زايد بن سلطان، واطلعوا على معالم مدينة تعز الحضارية والسياحية، كما التقى السفراء بممثلي أحزاب اللقاء المشترك وممثلي منظمات المجتمع المدني والشباب والجمعيات.

الثورة
نائب رئيس مجلس الإدارة - نائب رئيس التحرير: ياسين المسعودي
مدير التحرير: ابراهيم المعلمي
نائب مدير التحرير: جمال فاضل
سكرتيرا التحرير: علي الشرجي - سليمان عبدالجبار
يومية سياسية جامعة | تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر | الإدارة العامة: صنعاء - شارع المطار
www.althawra.net
althawrah99@yahoo.com
الإدارة العامة: 321528/32/33 فاكس: 334914-332505 ص.ب:1475-2195
المبيعات: 274039 فاكس: 2700064 الاعلانات: 274038 فاكس: 274035
التوزيع والاشتراكات: 274037 الإدارة التجارية: 274036 فاكس: 480680
الفروع: عدن: 231783 فاكس: 233354 تعز: 220800 فاكس: 220900
الحديدة: 245842 فاكس: 211537 حضرموت: 303930 فاكس: 303931 إب التلفاكس: 400251
الضالع التلفاكس: 431372 لحج التلفاكس: 602096 عمران التلفاكس: 613388